



## التدقيق الاجتماعي في كينيا: شفافية الموازنة والمصادقية

أنشطة منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" (MUHURI)، إحدى منظمات المجتمع المدني العاملة في مومباسا، كينيا، تضرب مثلاً على الدور المميز الذي تلعبه شفافية الموازنة في تحسين المصادقية. ويكشف عمل هذه المنظمة أيضاً عن الكيفية التي يمكن بها الانخراط العام في عملية الموازنة من تعزيز الرقابة، ويفضي إلى تحسين الخدمات العامة. وفي الوقت نفسه، ظل نشاط منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" مقيداً بالافتقار إلى وجود قانون لحرية الوصول إلى المعلومات في كينيا، إلى جانب تحديات واسعة تخص شفافية الموازنة في البلاد. (سجلت كينيا 57 من 100 على مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008. أنظر [www.openbudgetindex.org](http://www.openbudgetindex.org)، ما يعني أن الحكومة تزود بعض المعلومات، ولو أنها غير كاملة، عن موازنة الحكومة المركزية ونشاطاتها المالية خلال مسار سنة الموازنة)

### عمليات الرقابة الاجتماعية تكشف عن أهمية معلومات الموازنة

منذ عام 2005، عملت منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" على مراقبة المصاريف الخاضعة لصندوق تطوير المناطق الانتخابية (CDF). ويقدم هذا الصندوق لكل عضو في البرلمان في كينيا ما يقارب 1 مليون دولار في السنة لدعم مشاريع التنمية في منطقته/ أو منطقتها الانتخابية. وقد نظر إلى هذا الصندوق بشكل واسع على أنه أكثر فعالية في تقديم المساعدات التنموية من خط الوزارات التقليدي، وحظي بترحيب المجتمعات التي كانت مهمشة في السابق. ومع ذلك، أحاطت الصندوق أيضاً تهم الفساد والتزوير والمحسوبية، وسوء التخطيط في اختيار المشاريع، ومشكلات في الرقابة والإشراف.

يعاني صندوق تطوير المناطق الانتخابية بشكل عام من نقص المصادقية، نظراً لعدم وجود إطار تنظيمي عام يحكم تخصيصات هذه الصناديق، كما ليست هناك تصنيفات معيارية لتقديم التقارير المالية أو الخاصة بتقييم الأداء. وإلى ذلك، تغيب هذه الصناديق الخطوات التقليدية للرقابة عن طريق عكس اتجاه الانفصال الدستوري للسلطات بين الهيئة التنفيذية والبرلمان، بما أن المطاف ينتهي بالهيئة التشريعية وهي تنفذ البرنامج، بينما تشرف عليه الهيئة التنفيذية.

عملت منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" على ردم هوة مصادقية صناديق تطوير المناطق الانتخابية عن طريق إجراء عمليات "تدقيق اجتماعي" -وهي عملية تشاركية، تقوم من خلالها منظمات المجتمع المدني والمجتمعات بتقييم استخدام الموارد العامة والتعرف إلى أفضل الطرق لتحسين نواتج البرامج والسياسات العامة. وبالإضافة إلى تحليل المعلومات المالية، يفحص التدقيق الاجتماعي نوعية مشاركة المجتمع المعني في اتخاذ القرار وإلى أي حد تخدم المشاريع التي يجري تقييمها حاجات السكان المحليين. ومن أجل القيام بعملية تدقيق اجتماعي على صندوق تنمية المنطقة الانتخابية، فإن الوصول إلى سجلات مفصلة عن مشاريع الصندوق يكون ضرورياً وحاسماً. ولسوء الحظ، ورغم أن النواب الكينيين يقدمون قوائم عن مشاريع صناديق تنمية المناطق الانتخابية على موقع إلكتروني، ثبت أن هذه المعلومات العامة غير كافية لأغراض المراقبة.

### نجاحات منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" تكشف عن تأثير المشاركة العامة في عملية الموازنة

خلال السنتين الأوليين من جهودها للمراقبة، ناضلت منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" من أجل الحصول على مدخل إلى سجلات صناديق تنمية المناطق الانتخابية. ونتيجة لذلك، اقتصر نشاطات المنظمة

على خلق وعي بخطط صناديق دعم المناطق الانتخابية في أوساط المجتمعات المحلية. ثم نجحت المنظمة عام 2007 في الحصول على سجلات من صناديق تنمية المناطق الانتخابية لمنطقتين انتخابيتين، وبالتالي، استخدمت هذه السجلات في إجراء عمليتي تدقيق اجتماعيتين - واحدة في شهر آب-أغسطس في تشانغاموي، والأخرى في شهر تموز-يوليو عام 2008 في منطقة بهاري.

يوصفها عملية التدقيق على أنها "تجربة" أكثر من كونها نقاشاً عاماً، أقنعت منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" عضو البرلمان عن تشانغاموي بأن عملية التدقيق الاجتماعي سوف تكون حدثاً رائداً، بما أن هذا البرلماني سيكون الأول الذي فتح ملفات حساباته للمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، أقنعت المنظمة البرلماني بأن عملية التدقيق ستفيده في تحسين صورته العامة - وهي أطروحة تكون مقنعة بشكل خاص إذا ما طرحت خلال سنة انتخابية.

حصلت "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" على مجموعة جزئية من سجلات صندوق تطوير المنطقة الانتخابية لأربعة عشر مشروعاً من أجل التدقيق الاجتماعي - وهي مشاريع كانت لجنة صندوق تنمية منطقة تشانغاموي تعتبرها الأفضل. وقد تضمنت بعض السجلات التي أعطيت للمنظمة "البرنامج الثاني" الذي يضم قائمة بالبرامج التي اختارتها لجنة صندوق التنمية؛ وفواتير الكميات التي تصف محددات العمل؛ وأجزاء من محاضر اجتماعات لجنة الصندوق؛ و"شهادات الاستكمال" التي تشهد بأن المشاريع قد أنجزت.

بهذه الوثائق، قام أعضاء "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" وفريق التدقيق الاجتماعي بزيارات ميدانية للمشاريع الأربعة عشر المتضمنة في السجلات، والتي تضمنت إجراء مقابلات مع السكان المحليين. واكتشف هؤلاء عدداً من المشكلات في تطبيق المشاريع، والتي كان من المستحيل التعرف إليها من دون سجلات مفصلة عن المشاريع. فمثلاً، ولدى تدقيق أحد المشاريع، وصف السكان المحليون كيف تم استخدام مواد من السوق القديم في بناء السوق الجديد، حتى مع أن سجلات الفواتير والكميات قالت إنه توجب أن تكون كل المواد جديدة. بعد ذلك، أقيمت جلسة اجتماع علنية عامة ليوم كامل للإعلان عن مكتشفات التدقيق، والتي حضرها ما يقارب 1.500 شخص، بمن فيهم السكان، ومسؤولو صندوق تنمية المنطقة الانتخابية المحلي، ووسائل الإعلام. وقد انضم عضو البرلمان عن تشانغاموي إلى جلسة الاستماع بعد أن ووجه مسؤولو الصندوق بعاصفة من الأسئلة من الناخبين عن مكتشفات التدقيق. وقرب نهاية جلسة الاجتماع، وقع عضو البرلمان على التماس يطالب بتطبيق قدر أكبر من إجراءات قياس المصداقية والشفافية ليتم ضمها إلى ميثاق صناديق تنمية المناطق الانتخابية، وبدعوة إلى وضع قانون شامل لضمان حرية الوصول إلى المعلومات، والذي كان البرلماني نفسه يعارضه في السابق.

في نهاية عام 2007، نجح البرلماني نفسه في إعادة انتخابه، في الوقت الذي خسر فيه أغلبية أعضاء البرلمان القدماء مقاعدهم. وخلال الحملة، تحدث النائب في أكثر من مناسبة عن فتح سجلاته لمنظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان"، زاعماً بأنه كان أكثر أعضاء البرلمان شفافية. وفي قاعة عد الأصوات يوم الانتخابات، حيث كان أعضاء منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" يعملون كمراقبين، أخبرهم سكرتير لجنة صندوق التنمية المحلي بأن "40% على الأقل من الأصوات التي تلقاها عضو البرلمان جاءت بسبب عملية التدقيق الاجتماعي؛ كما اعترف عضو البرلمان نفسه بهذا. ورغم أن عملية التدقيق كشفت عن الكثير من المشكلات الخاصة بصندوق دعم الدائرة الانتخابية المحلية، فإن الحقيقة المجردة لكون عضو البرلمان قد فتح دفاتره ساعدته على كسب الدعم الذي كان بحاجة إليه لكسب الانتخابات.

بالبناء على عملية التدقيق الاجتماعي الناجحة هذه، خاطبت منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" دائرة بهاري الانتخابية. وعندما طالبت بسجلات صندوق دعم منطقة بهاري، أكدت المنظمة على نجاح عملها في تشانغاموي. وقد وافق عضو برلمان بهاري على طلب المنظمة، معبراً عن ثقته بسجلات لجنة تنمية بهاري. فوفقاً لتقارير الرقابة الحكومية، كانت بهاري هي "التي أدارت أفضل ما يكون" أموال صندوق تنمية الدائرة الانتخابية في كامل البلاد.

منحت منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" سجلات لثلاثة عشر مشروعاً شريطة أن تسمح لأعضاء من لجنة الصندوق المحلي بمراقبة التدقيق الاجتماعي. وقد وافقت المنظمة على هذا الشرط، رغم الشعور بأن حضور أعضاء اللجنة ربما يعيق عملية التدقيق.

خلال عملية التدقيق الاجتماعي لمنطقة بهاري، استخدمت منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" وشركائها وثائق مثل "فواتير الكميات" لرفع الغطاء عن مشكلات خالطت عدداً من مشاريع صندوق التنمية المحلي المعني. وعلى سبيل المثال، وبينما كانت تجري كشفاً حسياً على "مرحاض" رئيس قرية ماتسانغوني، اكتشف المدققون أن المشروع كان غير مكتمل، وغير مبني وفقاً للمواصفات، وغير قابل للاستخدام فعلياً. وفي الأثناء، تضمنت وثائق المشروع القول بأن المشروع قد تم إنجازه وأن كافة النفود المخصصة له قد أنفقت.

وفي حالة أخرى، بين الكشف الحسي على مشروع طريق عن أنه لم يكن هناك إسفلت على الطريق. وأكثر من ذلك، ومن خلال مقابلات مع السكان المحليين، علم فريق التدقيق أن العمال الذين عملوا في الطريق لم يكونوا يتقاضون أجوراً، وإنما كان يمنح لهم الطعام بدلاً عنها.

عندما أعلنت لجنة صندوق بهاري بأنه "لم يكن لديها ما تخاف منه" من التدقيق الاجتماعي، فإنها لم تكن تدرك أن منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" كانت تبحث في أكثر من مجرد الأرقام. وبينما كان أعضاء اللجنة يراقبون عملية التدقيق، مع ذلك، سرعان ما أدرك أعضاء اللجنة أن المعلومات التي تم جمعها ليست محل تفضيل، وحاولوا التدخل في العملية. وفي نهاية المطاف، أقيمت فعلاً جلسة اجتماع حضرها حوالي 1.000 شخص، ولو أن الإجراءات تعرضت لإعاقة، كما لم يحضرها أعضاء لجنة صندوق التنمية المحلية.

### تأثير منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" كان محدداً بفعل غياب قانون لحرية الوصول إلى المعلومات

على نطاق أوسع، توضح المعوقات التي واجهتها منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" في الوصول إلى وثائق لجان تنمية المناطق الانتخابية وإجراء عمليات تدقيق تلك الحاجة الماسة إلى وضع قانون لحرية الوصول إلى المعلومات في كينيا، والذي يطلب من المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم مسؤولي لجان صناديق تنمية المناطق الانتخابية، تقاسم المعلومات مع الجمهور. وينبغي أن لا تترك مسألة جعل المعلومات متاحة للعموم للإرادة الرسمية الطيبة.

بعد أن توقف العنف الذي أعقب الانتخابات في كينيا في بواكير عام 2008، اعتقد أعضاء منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" أن أعضاء البرلمان الجدد الساعين إلى نزع الصداقة عن أسلافهم سوف يكونون أكثر رغبة في جعل سجلات لجان الصناديق المحلية أكثر توفراً. كما شعر أعضاء المنظمة أيضاً بأن عمليات التدقيق الناجحة التي أجروها في تشانغاموي في السنة السابقة ستقنع أعضاء برلمان آخرين بالوثوق بهم وإطلاعهم على سجلات لجان الصناديق المحلية.

مع ذلك، بذلت منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" عدة محاولات غير ناجحة للحصول على وثائق من الصناديق المعنية، أولاً من دائرة كيساوني الانتخابية، ثم من دائرة ليكوني. وكان لدى الدائرتين عضوين جديدين في البرلمان، والذين لن يكون لهم شأن في أي من عمليات سوء الإدارة التي ربما تكشف عنها عمليات التدقيق الاجتماعي في صناديق المناطق، ومع ذلك، رفض كلاهما تقديم سجلات اللجان لمنظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان". وكانت حالة صندوق كيساوني مثيرة للجدل بشكل خاص. ذلك أن وسائل الإعلام كانت قد أثارَت في وقت سابق عدداً من القضايا إزاءها، بما فيها سوء إدارة الأموال والفساد، والتي أفضت إلى حدوث مظاهرات عامة. ومع ذلك، ظل النائب الجديد مقيماً على رفضه التعاون.

هذا الافتقار إلى الشفافية يمنع الجمهور من معرفة ما تفعله الحكومة بالموارد العامة، ويتطلب إجراء تغيير. وسيشرح جعل الوصول إلى المعلومات التزاماً قانونياً في خلق إطار دستوري، والذي سوف يرفع مستوى تدخل الجمهور في مراقبة استخدام الأموال العامة. وفي نهاية المطاف، سوف يساعد ذلك في تحسين الشفافية الكلية للموازنة والصدقية.

إن شفافية الموازنة –جعل معلومات شاملة، مفيدة، قابلة للفهم وفي موعدها حول كيفية تخطيط الحكومة لاستخدام الموارد العامة- وخلق فرص للمشاركة الجماهيرية في عملية الموازنة، تظل كلها أمور جوهرية وضرورية من أجل اعتبار الحكومة موثوقة، ولتقوية الخيارات السياسية. كما تعمل الموازنات المفتوحة التي تزود المجتمع المدني وأفراد الجمهور بالقدرة على المشاركة في ممارسة دور رقابي فعال، تعمل أيضاً على تقليل فرص الإنفاق الفاسد والمنطوي على الهدر، بحيث تزيد بذلك من احتمال استخدام الموارد بطريقة تفي بحاجات الناس.